

Distr.: General
4 September 2017
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة والعشرون
٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

باكستان

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-15289(A)



* 1 7 1 5 2 8 9 *

المحتويات

الصفحة	
٣	مقدمة
٣	أولاً - المنهجية وعملية التشاور
٣	ثانياً - التطورات القانونية والسياساتية والمؤسسية
٥	ثالثاً - توطيد الديمقراطية (التوصيات ٧٦ و ٧٧ و ١٢٠)
٥١ و ٤٩ و ٤٨ و ٤٧ و ٤٦ و ٤٥ و ٤٤ و ٤٣ و ٤٢ و ١٦	رابعاً - تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان (التوصيات ١٦ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥)
٦
٨	خامساً - اعتماد خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان (التوصيتان ٦٦ و ٧٣)
١٨	سادساً - تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ التزامات باكستان الدولية في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ١٧ و ١٨ و ٥٠ و ٦٢ و ٧٠ و ٧٧)
٩
١٠	سابعاً - حقوق الإنسان في التثقيف والتدريب والتوعية (التوصيات ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٩ و ٩٤ و ٩٧ و ١٥٢) ..
١١	ثامناً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٨	تاسعاً - الحقوق المدنية والسياسية
٢١	عاشراً - حقوق الأفراد والفئات الضعيفة
٢٨	حادي عشر - التحديات
٢٨	ثاني عشر - الأولويات الوطنية والالتزامات الطوعية
٢٩	خلاصة

مقدمة

- ١- تتشرف حكومة باكستان بتقديم تقريرها الثالث في إطار الاستعراض الدوري الشامل للإبلاغ عن التقدم الذي أحرزه البلد في مجال حقوق الإنسان في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ بروح من الحوار والعمل البناء مع المجتمع الدولي. ويغطي التقرير التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق، ومعلومات محدثة عن حالة تنفيذ التوصيات المقبولة، وعن التحديات فضلاً عن الأولويات والالتزامات الوطنية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ٢- وينبع التزام باكستان بحقوق الإنسان في المقام الأول من دستورها ومن واجبتها تجاه شعبها. وقد عقدنا العزم على أن نكفل لكل مواطن باكستاني العيش في كنف المساواة والكرامة والحرية. ونحن نسترشد بما قاله الأب المؤسس، القائد الأعظم محمد علي جناح، في تحديد سياساتنا: "نحن مواطنون متساوون في دولة واحدة". ولذلك، تولي الحكومة أولوية عليا للنهوض بالأهداف المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والتي يعزز بعضها بعضاً، وهي في هذا الصدد ملتزمة التزاماً سياسياً قوياً لا لبس فيه.

أولاً- المنهجية وعملية التشاور

- ٣- أُعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل (المقرر ١٧/١٩). وقد أعدت التقرير وزارة الشؤون الخارجية بالاشتراك مع وزارة حقوق الإنسان.
- ٤- والتقرير نتاج عملية تشاور واسعة النطاق وشاملة وتشاركية ضمت جميع أصحاب المصلحة. وعممت وزارة حقوق الإنسان التوصيات التي تلقتها على جميع الجهات صاحبة المصلحة على المستوى الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. واعتمدت عملية منهجية ومؤسسية في التماس المعلومات. وقد صُممت للغرض مصفوفات وعممت على الوزارات الاتحادية وإدارات المقاطعات الرئيسية وخلايا تنفيذ المعاهدات. وعُقدت أيضاً اجتماعات استشارية وطنية في إسلام آباد ومقار المقاطعات، بمشاركة مسؤولين حكوميين ومنظمات مجتمع مدني للحصول على آرائهم واستكمال الردود.

ثانياً- التطورات القانونية والسياساتية والمؤسسية

- ٥- حدثت مجموعة واسعة من التطورات القانونية والسياساتية والمؤسسية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ ترد تفاصيلها في الردود الخاصة بالتوصيات المقبولة. فخلال تلك الفترة، أقر البرلمان ومجالس المقاطعات عدداً من القوانين الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان (انظر المرفق الأول).
- ٦- وفي إطار هيكل الحوكمة في باكستان، تتولى الحكومة الاتحادية الإشراف الإداري على المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. وبغية إدماج هذه المناطق في النطاق الوطني، وضعت الحكومة الاتحادية مؤخراً خطة عشرية لتنميتها اجتماعياً واقتصادياً، تشمل، في جملة أمور، إلغاء قانون الجرائم الحدودية، وإنشاء فروع للقضاء الأعلى فيها، وإدماجها مع إقليم خيبر بختونخوا.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تدمج هذه المناطق في النسيج الوطني وتتيح بالتالي لسكانها البالغ عددهم ٤,٤ ملايين نسمة التمتع بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإطار الدستوري والقانوني لباكستان.

٧- وتعتبر رؤية عام ٢٠٢٥ أساساً للتغيير والتحول، وهي تهدف إلى توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية والقانونية والمادية اللازمة لتمكين الناس وضمان تمكنهم من العيش بكرامة. وهي تركز على إنهاء التمييز وتوفير بيئة مواتية لجميع مواطني باكستان تمكنهم من تطوير إمكاناتهم الكاملة وتقاسم فوائد النمو الاقتصادي والرخاء والتنمية الاجتماعية.

٨- وتمثل الخطة الخمسية الحادية عشرة وثيقة شاملة أخرى تحدد المبادئ التوجيهية للنهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني واستراتيجيات التنفيذ ذات الصلة.

٩- وباكستان من بين أكثر عشرة بلدان في العالم تضرراً من تغير المناخ ومن الكوارث الطبيعية الناجمة عنه. وبالإضافة إلى السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ لعام ٢٠١٢ وإطارها التنفيذي، اعتمدت في عام ٢٠١٧ قانون تغير المناخ، الذي يجري بموجبه إنشاء المجلس الباكستاني لتغير المناخ، والهيئة الباكستانية لتغير المناخ، والصندوق الباكستاني لتغير المناخ. وأطلقت الحكومة "برنامج باكستان الأخضر" الذي سيعنى بغرس ما يزيد عن مليون شجرة في البلد خلال السنوات الخمس المقبلة. ووُضعت أيضاً السياسة الوطنية للأحراج التي تتوخى تنفيذ خطط تشجير واسعة النطاق، وخطط للحد من إزالة الغابات والتشجيع على حفظ الطبيعة، فضلاً عن زيادة الغطاء الحرجي من ٥ في المائة إلى ٩ في المائة في السنوات الخمس عشرة المقبلة.

١٠- ووضعت الحكومة سياسة وطنية للصرف الصحي، وسياسة وطنية لمياه الشرب، وآلية للتنمية التنظيمية من أجل دعم التنمية الشاملة للجميع. وتعمل الحكومة أيضاً على تعزيز الحق في التنمية اعتقاداً منها بأن الازدهار الحقيقي هو الازدهار الذي يستفيد منه الجميع. ويمثل الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان مظهراً من مظاهر التعاون الدولي من أجل أعمال الحق في التنمية.

١١- وبالإضافة إلى النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات، أُخذ عدد من التدابير السياساتية لحماية حقوق المسنين بينها إنشاء المركز الوطني الباكستاني المعني بالشيخوخة ودور المسنين في جميع المقاطعات، واعتماد مشروع قانون رعاية المسنين في إقليم العاصمة إسلام آباد لعام ٢٠١٣، وقانون المسنين في مقاطعة خيبر بختونخوا لعام ٢٠١٤، والنظر في القانون الوضعي للمسنين في البنجاب لعام ٢٠١٣، ومشروع قانون رعاية المسنين في السند لعام ٢٠١٤ في المجالس الإقليمية ذات الصلة. وتقدم مؤسسة مستحقات الشيخوخة للموظفين منافع نقدية للعمال المسنين من خلال برامج مختلفة. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، صُرف ما مجموعه ٩٢١,٧ مليون روبية لفائدة ٤٦٠ ٤٠٥ شخصاً.

١٢- وللمرة الأولى على الإطلاق، تم الاعتراف بحقوق مغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وفي أحد الأحكام، أوعزت المحكمة العليا إلى الهيئة الوطنية لتنظيم البيانات إصدار بطاقات هوية وطنية وجوازات سفر لمغايري الهوية الجنسية. وتجري مناقشة مسألة مغايري الهوية الجنسية في منظمات مختلفة بينها لجنة مجلس الشيوخ الخاصة المعنية بالفئات المهمشة في المجتمع، ولجنة مجلس الشيوخ المخصصة المعنية بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني للرعاية الاجتماعية، وشعبة إدارة العاصمة وتنميتها.

١٣- ويجري النظر حالياً في مشروع قانون (تعزيز وحماية حقوق) مغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسيتين لعام ٢٠١٧. وللمرة الأولى، خصصت حكومة إقليم خيبر بختونخوا مبلغاً قدره ٢٠٠ مليون روبية من ميزانية ٢٠١٧/٢٠١٦ من أجل رعاية مغايري الهوية الجنسية. وتتولى المقاطعات الأخرى أيضاً وضع تدابير عملية لحماية حقوق مغايري الهوية الجنسية.

ثالثاً- توطيد الديمقراطية (التوصيات ٧٦ و ٧٧ و ١٢٠)

١٤- في ١١ أيار/مايو ٢٠١٣، حدث انتقال سلس للسلطة من حكومة منتخبة ديمقراطياً إلى أخرى. وحضر الانتخابات مئات المراقبين الدوليين، واعتُبرت انتخابات حرة ونزيهة زادت من توطيد الديمقراطية. وتعزيزاً للثقافة الديمقراطية في البلد، يجري إدخال مزيد من الإصلاحات الانتخابية كما يجري تعزيز لجنة باكستان الانتخابية. وأنشئت اللجنة البرلمانية المعنية بالإصلاحات الانتخابية في تموز/يوليه ٢٠١٤. وتنتظر الجمعية الوطنية لباكستان حالياً في حزمة الإصلاحات التي وضعتها اللجنة.

ألف- تعزيز لجنة باكستان الانتخابية

١٥- تعززت لجنة باكستان الانتخابية بسلسلة من الإصلاحات والخطط. ونص التعديل الدستوري الثاني والعشرين على صلاحيات اللجنة. وتقوم اللجنة بإدخال الإصلاحات الانتخابية اللازمة لتشجيع المرأة على التنافس في الانتخابات العامة. ونجحت اللجنة أيضاً في ضمان حصول المرأة على حصة قدرها ٥ في المائة من المرشحين على قوائم جميع الأحزاب السياسية.

١٦- ومن أجل التوصل إلى عملية انتخابية أكثر شمولاً بحيث يتسنى لجميع المواطنين ممارسة حقهم في التصويت، أطلقت لجنة باكستان الانتخابية عدداً من المبادرات بينها تثقيف الناخبين بشأن إشراك الجميع، لا سيما على مستوى القواعد الشعبية، بهدف ضمان مشاركة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإنشاء أكاديمية الانتخابات الاتحادية؛ ومراجعة التوجيهات الموضوعة لموظفي الاقتراع، ضماناً لتسجيل النتائج في الاستمارات مصنفة بحسب نوع الجنس؛ وتوظيف مزيد من النساء في لجنة باكستان الانتخابية؛ والحد من الفجوات القائمة بين عدد الناخبين وعدد الناخبات من خلال ١٢٤ لجنة تثقيف انتخابية على مستوى المقاطعات، وتشجيع النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب غير المسجلين على التسجيل كناخبين للمرة الأولى؛ وتوعية المجتمعات المحلية بواجب التصويت؛ والاحتفال بيوم الناخب الوطني في ٧ كانون الأول/ديسمبر؛ وعقد جلسات توعية بالمساواة الجنسية وإجراء مسح لمراكز الاقتراع بهدف ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.

باء- انتخابات الحكومات المحلية

١٧- من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية، نُقل موضوع الحكم المحلي من المركز إلى المقاطعات وأُسندت مسؤولية إجراء الانتخابات إلى لجنة الانتخابات تماشياً مع المادة ١٤٠ ألف التي أُدرجت في دستور باكستان من خلال التعديل الثامن عشر لعام ٢٠١٠. واستُكملت مؤخراً عملية إجراء انتخابات الحكومات المحلية في جميع المقاطعات الباكستانية. ومكّن نظام الحكومة المحلية فئات واسعة من الجمهور على مستوى القاعدة الشعبية.

رابعاً- تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان (التوصيات ١٦ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٥)

١٨- أنشأت الحكومة آليات مؤسسية شاملة من أجل ضمان تنفيذ القوانين والسياسات، واتخاذ إجراءات ملموسة بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ألف- وزارة حقوق الإنسان

١٩- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حُوِّل فرع حقوق الإنسان التابع لوزارة القانون والعدل إلى وزارة بهدف تعميم مراعاة حقوق الإنسان في البلد. وباتت لهذه الوزارة صلاحيات واسعة وأربعة مكاتب إقليمية. وخصص لها مبلغ قدره ١٠٦٤,٩١ مليون روبية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، استخدم منها حتى الآن ٨٦١,٨٤ مليون روبية. ولدى الوزارة خط اتصال للمساعدة (رقمه ١٠٩٩) يقدم المشورة القانونية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وتلقى هذا الخط أكثر من ٢٥٠٠٠ اتصال خلال السنة الماضية، بينها ٢٦٤٨ حالة أُحيلت إلى الإدارات المعنية بحثاً عن سبيل انتصاف. وتتولى الوزارة أيضاً إدارة صندوق النساء المحرومات والمحتجزات (لتقديم المساعدة المالية والقانونية للنساء)، وصندوق الدية والأرض والضمان (لتقديم المساعدة المالية للمدانين) وصندوق الإغاثة في مجال حقوق الإنسان والصندوق الدائر (جرى توزيع ٥,٨ ملايين روبية على ٤٥٩ ضحية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السنوات الثلاث الأخيرة).

باء- إدارات حقوق الانسان في المقاطعات

٢٠- لكل مقاطعة إدارة مستقلة تعنى بحقوق الإنسان وظيفتها التنسيق مع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الإنسان، وجمع المعلومات، وإعداد تقارير عن عمليات تقصي الحقائق بشأن الشكاوى والادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإجراء عمليات تفتيش وزيارات. وهناك لجان لحقوق الإنسان على مستوى الأقاليم يمكنها تلقي الشكاوى ورصد حالة حقوق الإنسان.

جيم- اللجنتان البرلمانيتان المعنيتان بحقوق الإنسان

٢١- تمثل لجنتا حقوق الإنسان في مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية آلية مراقبة للسياسات العامة، وقد عُهد إليهما برصد حالة حقوق الإنسان، وتلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء التحقيقات وتقديم التوصيات. وقد أدت اللجنتان دوراً أساسياً في تيسير اعتماد قوانين مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان.

دال- خلايا حقوق الإنسان في المحاكم

٢٢- في عام ٢٠١٣، جرى تعزيز ولاية خلايا حقوق الإنسان وزُودت بمزيد من الموظفين لتوفير سبيل انتصاف سريع وغير مكلف في القضايا المتعلقة بانتهاكات الحقوق الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ جناح منفصل في خلية حقوق الإنسان التابعة للمحكمة العليا من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الباكستانيين في الخارج.

هاء- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٢٣- أنشئت لجنة وطنية لحقوق الإنسان بموجب قانون صادر عن البرلمان في عام ٢٠١٢، وبدأت اللجنة عملها في أيار/مايو ٢٠١٥. ورئيسها قاض سابق في السلطة القضائية العليا، وتضم تسعة أعضاء، أي عضو واحد عن كل مقاطعة، وعضو عن المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، وعضو عن العاصمة إسلام آباد، وعضو يمثل الأقليات. ورئيس اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة عضو في اللجنة بحكم منصبه. وقد أعطيت اللجنة صلاحيات تتيح لها اتخاذ إجراءات تلقائية في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان في البلد. ويمنح القانون للجنة صلاحية إجراء التحريات والتحقيقات فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في أي مكان في باكستان.

٢٤- ووفقاً لمبادئ باريس، تتمتع اللجنة بالاستقلالية المالية. وأقرت الحكومة منحة إضافية للجنة قدرها ١٠٠ مليون روبية لإنشاء صندوق للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أنشئت أيضاً ١٧١ وظيفة. ووضعت، بالإضافة إلى ذلك، قواعد تقديم الشكاوى إلى اللجنة لعام ٢٠١٥، وهي تبين بالتفصيل الإجراءات المتعلقة بتقييم الشكاوى والفصل فيها. وتعكف المقاطعات أيضاً على إنشاء لجان إقليمية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أنشأت حكومة السند لجنة لحقوق الإنسان عام ٢٠١٣.

واو- اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بوضع المرأة

٢٥- جرى تعزيز اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة ومنحت الاستقلال المالي والإداري بموجب قانون اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة لعام ٢٠١٢. وتشمل ولاية اللجنة استعراض الآليات التشريعية والسياساتية والمؤسسية والإدارية المنشأة لحماية حقوق المرأة. وخلال السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، حُصص للجنة مبلغ قدره ٤٥ مليون روبية. وأنشأت مقاطعات السند والبنجاب وخيبر بختونخوا لجاناً معنية بوضع المرأة. ويجري النظر أيضاً في مشروع قانون لجنة بلوشستان المعنية بوضع المرأة، لعام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، شُكل فريق وزارى مشترك بين المقاطعات يضم الوزراء المعنيين بالنهوض بالمرأة، وأمناء الإدارات المعنية بالنهوض بالمرأة في المقاطعات، ورئيس اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة، ووزارة حقوق الإنسان، كي يجتمع ويتفق على الأولويات الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما يتماشى مع التزاماتنا الدولية.

زاي- اللجنة الوطنية لحقوق الأطفال

٢٦- تعمل اللجنة الوطنية المعنية برفاه الطفل ونموه على تنسيق ورصد وتيسير تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وأقرت الجمعية الوطنية مشروع قانون اللجنة الوطنية لحقوق الأطفال، لعام ٢٠١٧. وتهدف اللجنة إلى تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم ورصدها.

حاء- تعزيز اللجنة الوطنية للأقليات

٢٧- في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، تُقحت اختصاصات اللجنة الوطنية للأقليات بهدف جعلها أكثر فعالية. وتشمل التدابير، من بين أمور أخرى، وضع السياسة الوطنية للوثام بين الأديان، وبيان الممارسات التمييزية ضد الأقليات، وضمان مشاركة الأقليات في جميع مجالات الحياة الوطنية، ورد المظالم للأقليات، وصون أماكن العبادة لجميع طوائف الأقليات وحمايتها.

طاء- المجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٢٨- أنشئ المجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ياء- مكاتب أمين المظالم

٢٩- يعمل مكتب أمين المظالم (وفاقي محتسب) منذ عام ١٩٨٣ لإتاحة الانتصاف للناس. ولأمين المظالم مقر رئيسي في إسلام آباد ومكاتب إقليمية في المدن الكبرى. ولأمين المظالم مكاتب أخرى في مقاطعات بنجاب وبلوشستان والسند وخيبر بختونخوا. فعلى سبيل المثال، تلقى أمين المظالم في البنجاب ما مجموعه ٦٣٧ ٢٤ شكوى، فُصل في ٥٣٠ ٢١ منها عام ٢٠١٦. وبالمثل، فصل مكتب أمين المظالم في خيبر بختونخوا في ١٩٩ ١ شكوى من أصل ٦١٧ ١ شكوى خلال عام ٢٠١٦. ويعمل أيضاً على صعيدي الاتحاد والمقاطعات أمين المظالم المصرفية في باكستان، وأمين مظالم التأمين الاتحادي، وأمين مظالم الضرائب الاتحادي، وأمين المظالم الاتحادي لحماية المرأة من التحرش في مكان العمل.

٣٠- وتعمل اللجنة الوطنية لشؤون الطفل تحت إشراف أمين المظالم الاتحادي لباكستان الذي عين المفوضين المعنيين بالطفل في جميع المقاطعات الأربع وإسلام آباد من أجل حماية الحقوق الأساسية للأطفال وتوفير البيئة المؤاتية لنموهم. ويتمتع المفوضون المعنيون بالأطفال بصلاحيحة الإحاطة التلقائية بحالة الأطفال.

خامساً- اعتماد خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان (التوصيتان ٦٦ و ٧٣)

٣١- بعد إجراء مشاورات موسعة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، أطلقت باكستان خطة العمل الوطنية التاريخية بشأن حقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١٦. وتنطوي الخطة الشاملة على ستة مجالات مواضيعية تتضمن ١٦ نتيجة متوقعة و ٦٠ إجراء. وتشمل المجالات المواضيعية الستة التي تغطي جميع الأبعاد المتصلة بحقوق الإنسان ما يلي: '١' السياسة العامة، والإصلاحات القانونية؛ و'٢' الوصول إلى العدالة؛ و'٣' تنفيذ الأولويات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان؛ و'٤' تنفيذ المعاهدات الدولية/معاهدات الأمم المتحدة؛ و'٥' إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها؛ و'٦' وضع آلية لتنفيذ خطة العمل ورصدها.

٣٢- وتتوخى خطة العمل أنشطة على صعيدي الاتحاد والمقاطعات، بالتعاون مع الوزارات الاتحادية والإدارات الإقليمية. وخصص مبلغ ٧٥٠ مليون روبية لدعم تنفيذ خطة العمل، وهو يشمل ٤٠٠ مليون روبية للتنقيف والإرشاد والتوعية والاتصال في مجال حقوق الإنسان، و ٢٥٠ مليون روبية لإنشاء معهد لحقوق الإنسان، و ١٠٠ مليون روبية لصندوق الهبات الذي يقدم المساعدة القانونية المجانية للفقراء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتتولى فرقة عمل وطنية برئاسة الوزير الاتحادي لحقوق الإنسان، تضم ممثلين للوزارات الاتحادية والإدارات الإقليمية المعنية بالشؤون القانونية/حقوق الإنسان، الإشراف على تنفيذ خطة العمل ورصده. وستؤدي خطة العمل دوراً محورياً في تحديد توجهنا الاستراتيجي وأولوياتنا الأساسية، وتوائم تدخلاتنا مع التزاماتنا الوطنية والدولية.

٣٣- ووضعت وزارة حقوق الإنسان مشروع إطار سياساتي وطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بعد الانتهاء من العملية التشاورية على المستوى الاتحادي والإقليمي. وعمم المشروع على الوزارات/الشعب لإجراء المشاورات/تقديم الإسهامات بشكل نهائي قبل عرضه على مجلس الوزراء الاتحادي للموافقة عليه. ويجري أيضاً صوغ الاستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان بالتعاون مع الحكومات في المقاطعات.

سادساً- تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ التزامات باكستان الدولية في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ١٧ و ١٨ و ٥٠ و ٦٢ و ٧٠ و ٧٧)

٣٤- صدقت باكستان على سبع معاهدات دولية أساسية وبروتوكولين اختياريين في مجال حقوق الإنسان وهي تواصل تنفيذها. وصدقت باكستان على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ونحن نركز على تنفيذ هذه الصكوك على جميع المستويات. ولتحقيق هذا الهدف، أنشأت الحكومة خلايا لتنفيذ المعاهدات على صعيدي الاتحاد والمقاطعات للإشراف على الامتثال لهذه الصكوك الدولية. ووضع كتيب تدريبي لبناء قدرات مسؤولي الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات يتناول اتفاقيات حقوق الإنسان المصدق عليها. وعقدت حتى الآن أربع حلقات عمل تدريبية.

٣٥- وتواصل باكستان تقديم تقارير منتظمة إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة بشأن تنفيذ هذه الاتفاقيات. وفي الآونة الأخيرة، استعرض تقرير باكستان الدوري الخامس بشأن اتفاقية حقوق الطفل (أيار/مايو ٢٠١٦)، والتقرير الدوري الجامع للتقارير الحادي والعشرين إلى الثالث والعشرين بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (آب/أغسطس ٢٠١٦)، والتقارير الأولية المتعلقة باتفاقية مناهضة التعذيب (نيسان/أبريل ٢٠١٧)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (حزيران/يونيه ٢٠١٧) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (تموز/يوليه ٢٠١٧). وبالإضافة إلى ذلك، جرى تشكيل لجنة لإصلاح القوانين، بتوجيه من رئيس وزراء باكستان، يرأسها وزير القانون والعدل، وتعقد اجتماعات منتظمة مع مختلف أصحاب المصلحة بهدف إصلاح واستعراض القوانين السارية وجعل القوانين الأخرى متمشية تمشياً تاماً مع أحكام الدستور ومع التزاماتنا الدولية.

٣٦- وعلى الصعيد الدولي، نواصل العمل البناء مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وتعمل باكستان عن كثب أيضاً مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وزار باكستان المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣. وزارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان باكستان أيضاً في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وكانت هذه الزيارات مفيدة لنا من حيث التعقيبات التي وردتنا وهي تجسد التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتمثل هذه الزيارات جزءاً من مساعينا لتعزيز تعاوننا في مجال حقوق الإنسان

مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ولقد قررنا أيضاً أن نوجه دعوات دعوة إلى كل من المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، لزيارة باكستان في تواريخ تناسب الطرفين.

سابعاً- حقوق الإنسان في التثقيف والتدريب والتوعية (التوصيات ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٩ و ٩٤ و ٩٧ و ١٥٢)

٣٧- يؤدي التثقيف والتدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان دوراً هاماً في تعزيز احترام حقوق الإنسان ومراعاتها. وقد حُصص مبلغ قدره ٢٥٠ مليون روبية، وبشكل حصري، لإنشاء المعهد الوطني لحقوق الإنسان. وهو معهد يعنى بالتدريب والبحث وبناء القدرات ويهدف إلى بناء قدرات الجهات المسؤولة العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان، على وجه الخصوص، وفي الأعمال التدريبية لحقوق الإنسان بصفة عامة. وهذه المؤسسة قيد الإنشاء.

٣٨- وبدأت وزارة حقوق الإنسان حملة توعية عامة تتناول التثقيف والإرشاد في مجال حقوق الإنسان، في إطار خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان لعام ٢٠١٦، من خلال عقد حلقات دراسية وحملات إعلامية. وفي هذا الصدد، تم الاضطلاع بالأنشطة التالية:

- تنظيم ٦٠ حلقة دراسية في جامعات مختلفة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ والفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛
- عقد ١٢ حلقة عمل لبناء قدرات المدعين العامين وموظفي المحاكم بشأن حقوق المرأة؛
- تنظيم حملة توعية عامة مدتها ثلاثة أيام تشمل شبكة الإذاعة الباكستانية، وتلفزيون باكستان، ومحطة إي تي في في لإذكاء الوعي بين عامة الجماهير؛
- إطلاق حملة توعية عامة مدتها ستة أيام على وسائل الإعلام المطبوعة من خلال نشر إعلانات بحجم نصف صفحة أو ربع صفحة؛
- وضع مواد ذات صلة بقضايا حقوق الإنسان كي تستخدم في الإعلام والتثقيف ووسائل الاتصال، كجزء من برنامج التوعية العامة؛
- الاحتفال بيوم الطفل العالمي (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر) واليوم الدولي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر) واليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس) بشكل منتظم بغية توعية عامة الجمهور؛
- إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المؤسسات التدريبية لوكالات إنفاذ القانون والجهاز القضائي، واعتماده تدريجياً في جميع المؤسسات الأكاديمية.

ثامناً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف- تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية - أهداف التنمية المستدامة (التوصيات ٥٧ و١٤٢ و١٦١ و١٦٢)

٣٩- في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، أصبحت باكستان أول بلد في العالم تصدر جمعيته الوطنية بالإجماع قراراً باعتماد خطة عام ٢٠٣٠ خطة تنمية وطنية، ما يعكس الدعم السياسي الواسع لها. وتتماشى ركائز رؤية عام ٢٠٢٥ مع أهداف التنمية المستدامة. وأنشئت أمانة أهداف التنمية المستدامة في الجمعية الوطنية كما أنشئت فرقة عمل برلمانية لأهداف التنمية المستدامة تعنى بضمان إدراج هذه الأهداف في السياسات والقوانين.

باء- الحق في التعليم (التوصيات ٣٦ و٦٨ و٧٢ و٨٣ و٨٨ و١٣١ و١٣٥ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢ و١٤٣ و١٤٤ و١٤٥ و١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ و١٥٣)

٤٠- تنص المادة ٢٥-ألف من الدستور على أن توفير التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشرة هو حق أساسي. وسنت حكومات المقاطعات تشريعات لضمان تنفيذ المادة ٢٥-ألف. وباكستان ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم، وملتزمة أيضاً بضمان استيفاء شرط إكمال جميع الفتيات والفتيان للتعليم الابتدائي والثانوي المجاني والجيد بحلول عام ٢٠٣٠. وأطلقت الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات عدداً كبيراً من المبادرات:

- أعدت وزارة التعليم الاتحادي والتدريب المهني خطة العمل الوطنية عقب مشاورات موسعة مع إدارات التعليم في المقاطعات/المناطق، وبفضل التعاون التقني مع اليونيسكو واليونسيف؛
- تزيد ميزانية التعليم في باكستان بنسبة ١٧,٥ في المائة في المتوسط سنوياً منذ عام ٢٠١٠. وقد تضاعفت هذه الميزانية إذ ارتفعت من ٣,٥ بلايين دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٧,٥ بلايين دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وخصصت المقاطعات من ١٧ في المائة إلى ٢٤ في المائة من ميزانيتها للتعليم في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛
- فتحت مدارس التعليم الأساسي في المجتمعات المحلية واللجنة الوطنية للتنمية البشرية حوالي ٢٠ ألف مدرسة فرعية لتوفير التعليم في المناطق النائية والوعرة في باكستان؛
- يهدف برنامج "وسيلة التعليم" إلى تشجيع الأسر المستفيدة من برنامج بنظر لدعم الدخل والتي لديها أطفال ضمن الفئة العمرية من ٥ إلى ١٢ سنة، على إرسال أطفالها غير الملتحقين بالمدارس إلى مدارس التعليم الابتدائي مقابل تحويلات نقدية. ويشمل ذلك تحويل مبلغ قدره ٢٥٠ روبية عن كل شهر تدفع فصلياً (٧٥٠ روبية عن كل طفل) لجميع أطفال الأسرة المستفيدة من الفئة

العمرية ٥ إلى ١٢ عاماً مقابل الامتثال لمسؤولياتهم المشتركة المتعلقة بالتمدرس وبضمان نسبة حضور لا تقل عن ٧٠ في المائة كل فصل. وحتى الآن، تم تسجيل ما يزيد عن ١,٣ مليون طفل ودفع ما مجموعه ٢,٩ بليون روبية كمنح في إطار برنامج وسيلة التعليم؛

- تدير مؤسسة بنجاب التعليمية شبكة من ٦ ٥٠٠ مدرسة شريكة ونظام قسائم مجانية لتقديم المنح الدراسية للطلاب في المدارس الخاصة؛
- خلال السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ وزع برنامج إصلاح قطاع التعليم في البنجاب منحاً قيمتها ١,٥ بليون روبية على ٤١١ ٠٠٠ فتاة في ١٦ إقليمياً من مقاطعة البنجاب؛
- في السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦، وزع إقليم خيبر بختونخوا مبالغ مالية على ٤٦٥ ٠٠٠ طالبة. ووزعت كتب مدرسية قيمتها ٢,٥ بليون روبية مجاناً على ٤١٥ ٦٦٢ طالباً. وحصلت طالبات في مقاطعتي تورغار وكوهيستان على ثلاثة آلاف منحة دراسية. وحصل ١ ٢٢٦ طالباً في المرحلتين المتوسطة والثانوية على منح مؤسسة ستوري دا بختونخوا؛
- شيدت مقاطعة السند ٣ ٥٠٠ قاعة دراسية ووفرت حوالي ٥ ٠٠٠ مرفق كانت منعدمة في مدارس مختلفة. ووزعت حكومة السند أيضاً ٧,٥ ملايين كتاب مدرسي للصفوف الأول إلى الثاني عشر وقدمت منحاً لـ ٤٢٠ ٠٠٠ فتاة بعد أن رفعت مبلغ المنحة من ١ ٠٠٠ روبية إلى ٢ ٥٠٠ روبية ومن ٢ ٤٠٠ إلى ٣ ٥٠٠ روبية بالنسبة للفتيات؛
- أعادت إدارة التعليم في بلوشستان تشييد مرافق تعليمية وأضافت المرافق الناقصة في المدارس القائمة بدلاً من التركيز فقط على بناء مدارس جديدة؛
- يراجع المجلس الوطني للمناهج الدراسية التي وضعت عام ٢٠٠٦ ويقوم بتحديثها من خلال إدراج مواضيع شاملة في المناهج منها التسامح وحقوق الإنسان والتربية المدنية والديمقراطية وما إلى ذلك. وقد أدخلت المقاطعات تعديلات على المناهج الواردة في كتبها المدرسية. فعلى سبيل المثال، تُستعرض المناهج الدراسية في البنجاب وتنقح تلقائياً وبشكل منهجي بتضمينها التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

جيم - الحق في السكن اللائق (التوصية ١٦٣)

٤١- ما فتئت باكستان تواجه نقصاً في عدد الوحدات السكنية بسبب تنامي عدد سكانها. وكخطوة أولية، حُدد هدف لمؤسسة تمويل بناء المساكن والسلطات الإسكان الاتحادية وفي المقاطعات يتمثل في بناء شقق ذات أسعار معقولة لفائدة الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط. وحتى الآن، بدأت سلطات الإسكان الإقليمية بتنفيذ ١٨ مشروعاً لبناء ٤ ٤٧٦ وحدة سكنية في أربع مدن رئيسية، هي كراتشي ولاهور وإسلام آباد وبيشاور.

٤٢- وأطلقت حكومة البنجاب برنامجاً إسكاني الذي يوفر المساكن للفقراء، والأرامل، والعمال، والمزارعين، بسعر منخفض. كوحصت حكومة بلوشستان قطعة أرض لمخطط إسكاني خاص بالطائفة المسيحية. والعمل جارٍ في مشاريع شقق ناسابا وشقق الأبراج العالية، ومشاريع الإسكان في جالوزاي، ومولازاي، وجيرما، وهافيليان، إضافة إلى إنشاء مدن نموذجية في أقاليم مختلفة من خيبر بختونخوا لتوفير مساكن بأسعار معقولة للمواطنين. ولم تبدأ حكومة السند مشاريع الإسكان الخاصة بها فحسب، بل أعدت أيضاً قوائم بالجمعيات التعاونية المسجلة. وكان من الممكن أن تكون الإنجازات أكبر بكثير لولا الفيضانات الهائلة التي دمرت نحو ٢٠ مليون منزل عام ٢٠١٠.

دال- الحق في العمل (التوصيات ٥٨ و ٧٤ و ٨٨ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٦٣)

٤٣- إن الحكومة ملتزمة بضمان العمالة الكاملة والمنتجة بغية تعزيز فرص العمل اللائق وتنمية الموارد البشرية. وفي هذا الإطار:

- خصصت الحكومة مبالغ كافية، في إطار برنامج تنمية القطاع العام، للمقاطعات ولأقل المناطق نمواً من أجل زيادة وتيرة التنمية والتقدم. والمخصصات الحالية البالغة ألف بليون روبية في إطار برنامج تنمية القطاع العام، هي الأعلى على الإطلاق في تاريخ البلد، ومن شأنها أن تؤدي إلى زيادة في فرص العمل؛
- في إطار الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، يجري تطوير مناطق اقتصادية خاصة ومدن اقتصادية جديدة، ما يؤدي إلى توفير سبل العيش وفرص تنظيم المشاريع لشعب باكستان؛
- قدمت مصارف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قروضاً بلغت قيمتها ٢٢٨ ٠٩٢ ٩٣٦ ٥٩ مليون روبية تُسدّد بأقساط مريحة. ونتيجة لذلك، استفاد ٣ ٢٣١ ٠٢٢ شخصاً من هذه القروض؛
- في إطار مخطط روزغار الذي أطلقه الرئيس، قدم مصرف باكستان الوطني مبلغاً متوسطاً يقدر بحوالي ١٠٠ ٠٠٠ روبية للعاطلين عن العمل والفقراء لمدة خمس سنوات؛
- يوظف البرنامج الوطني للتدريب الداخلي شباباً متعلمين في مؤسسات القطاع العام مقابل أجر. وخلال السنوات الثلاث الماضية، عرض البرنامج تدريبات داخلية على أكثر من ٨٥ ٠٠٠ شاب؛
- خصصت الحكومة مبلغاً قدره خمسة بلايين روبية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في إطار مخطط القروض التجارية الذي أطلقه رئيس الوزراء والذي يركز على مساعدة منظمي المشاريع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و ٤٥ سنة في بدء أعمال جديدة. ووُزِعَ ٦٦١ ٨ قرصاً قيمتها ٨,٢٤ بلايين روبية في إطار هذا البرنامج. وخصص ٥٠ في المائة من القروض للنساء على وجه التحديد؛

- يمثل مخطط رئيس الوزراء لمنح قروض من دون فائدة شكلاً من أشكال تسهيلات التمويل البالغ الصغر. ويبلغ متوسط حجم القرض ٢١ ٩٩٦ روبية ووزع ما مجموعه ٥,٠٤ ملايين روبية؛
- في إطار برنامج رئيس الوزراء لتنمية مهارات الشباب، تلقى ٥٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن التدريب، وتخضع دفعة أخرى مؤلفة من ٢٥ ٠٠٠ شخص للتدريب حالياً؛
- يهدف مخطط تسديد الرسوم إلى توفير التمويل عن طريق دفع رسوم التعليم إلى الجامعات مباشرة، وهو مخطط استفاد منه ١٥٠ ٠٠٠ طالب تقريباً.

هاء- عمالة إيسار الدين (التوصية ٦٠)

- ٤٤- إن باكستان ملتزمة التزاماً كاملاً بإلغاء أي شكل من أشكال عمالة إيسار الدين أو الرق. وقد صدقنا على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ ورقم ١٠٥، وحظرنا عمالة إيسار الدين بفضل قانون قوي جداً هو قانون (إلغاء) نظام عمالة إيسار الدين لعام ١٩٩٢. وينشئ القانون أيضاً "نظام لجان الرقابة في الأقاليم" لتعزيز إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني من خلال رصد وتحديد حالات عمالة إيسار الدين. وسنت جميع المقاطعات قوانينها للتصدي لخطر عمالة إيسار الدين وهي تجري عمليات تفتيش منتظمة. وأجريت، على سبيل المثال، ٩ ٠٠٠ عملية تفتيش عام ٢٠١٦ وحُزِرَ ٨٥٠ محضراً أولاً في إطار قضايا تنطوي على عمالة أطفال في مقاطعة البنجاب لوحدها.
- ٤٥- ووضعت وزارة الباكستانيين المغتربين وتنمية الموارد البشرية إطاراً وطنياً للتصدي لعمالة الأطفال وعمالة إيسار الدين يتضمن إجراءات تتعلق بتحسين التشريعات والإنفاذ. وتعمل الوزارة أيضاً على وضع 'إطار لحماية العمالة' يشمل خطة عمل محددة زمنياً تغطي سبعة مجالات. وسيدعم المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية الوزارة وإدارة العمل الإقليمية في إطلاق "حملة إعلامية" بشأن ثمانية معايير عمل أساسية بينها عمالة الأطفال وعمالة إيسار الدين.

واو- الحق في الصحة (التوصيات ٦٨ و ٩٢ و ١٣١ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٦١ و ١٦٢)

- ٤٦- إن الحكومة ملتزمة التزاماً تاماً بتقديم خدمات صحية أفضل لمواطنيها. وقد خصصت المقاطعات جزءاً كبيراً من مواردها لتحسين قطاع الصحة مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال.
- تهدف الرؤية الوطنية الصحية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع في باكستان، وزيادة الكفاءة في التمويل الصحي بما يضمن التشارك في مواجهة المخاطر وفي تكاليف الرعاية الصحية بشكل منصف بين السكان؛

- يركز البرنامج الصحي الوطني لرئيس الوزراء على السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (دولاران في اليوم). وسيستفيد حوالي ١٠٠ مليون شخص من هذا

- البرنامج. وبدأت خدمات البرنامج في ١٥ إقليمياً حيث يستفيد منها ٣,١ ملايين أسرة تقريباً؛
- يهدف تنظيم الأسرة والرعاية الصحية الأولية، والبرنامج الموسع للتحصين، وبرنامج مكافحة الملاريا، وبرنامج مكافحة السل، وبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج صحة الأم والطفل، وبرنامج تعميم إضافة اليود إلى الملح، وبرنامج رئيس الوزراء لاتقاء ومكافحة التهاب الكبد في باكستان إلى تحسين المؤشرات الصحية؛
 - أطلقت الحكومة برنامجاً لتحسين الخدمات الصحية للأمهات والمواليد يشمل جميع الشرائح، لا سيما الفقراء والفئات المحرومة على جميع مستويات نظام تقديم الرعاية الصحية. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين إمكانية الحصول على خدمات عالية الجودة في مجال صحة الأم والطفل وعلى خدمات تنظيم الأسرة، وقد سمحت بتدريب ١٠ ٠٠٠ قابلة في المجتمعات المحلية، ووفرت الموارد اللازمة للرعاية التوليدية ورعاية حديثي الولادة في الحالات الطارئة في ٢٧٥ مستشفى/مرفقاً صحياً، وأتاحت الموارد اللازمة للخدمات الأساسية في مجال الرعاية التوليدية ورعاية حديثي الولادة في ٥٥٠ مرفقاً صحياً وخدمات تنظيم الأسرة في جميع المراكز الصحية. وقُلص معدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ١٠ في المائة، أي من ٧٤ و ٩٢ لكل ألف مولود إلى ٦٦ و ٨١ في الألف على التوالي؛
 - أدمجت حكومة خيبر بختونخوا مشاريع وبرامج مختلفة في مشروع الصحة المتكامل. ويغطي برنامج "بطاقة صحة كا إنصاف"، بتكلفة إجمالية قدرها ٣٦٢,٢ مليون روبية، ٥٠ في المائة من سكان خيبر بختونخوا، بما في ذلك ١,٨ مليون أسرة معيشية؛
 - تعمل مراكز رعاية الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية من الفئة ألف على تقديم وتعزيز خدمات تنظيم الأسرة في المناطق الحضرية والريفية في السند والبنجاب. ووضعت حكومة السند خطة تنفيذية محددة التكاليف وخصصت مبلغاً إضافياً قدره ٨٩٠ مليون روبية لتسريع أنشطة تنظيم الأسرة في عشرة أقاليم.
 - وُضعت سياسة تسعير الأدوية لضمان توفير أدوية ذات جودة وبأسعار معقولة.

زاي- الحق في الغذاء (التوصيات ١٢٩ و ١٣٠ و ١٦١)

٤٧- تبذل باكستان جهوداً متضافرة لضمان الأمن الغذائي من خلال عدد من المبادرات السياسية، بينها إنشاء وزارة الأمن الغذائي الوطني والبحوث، واعتماد شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الحد من الفقر، وتوفير الإعانات الزراعية، وإنشاء المجلس الباكستاني للزراعة والبحوث لتحقيق الإنتاج المستدام في الزراعة من أجل الأمن الغذائي. وأنشأت الحكومة الاتحادية أيضاً اللجنة الوطنية للأمن الغذائي برئاسة رئيس الوزراء، وهي خطوة إلى الأمام نحو وضع سياسة وطنية لاستدامة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الأجل الطويل.

٤٨ - وانضمت باكستان إلى المبادرة العالمية لتحسين مستوى التغذية في عام ٢٠١٣، ثم أنشأت أمانة وطنية لتحسين مستوى التغذية في شعبة التخطيط والتنمية. وأنشأت حكومات جميع المقاطعات أيضاً أمانة لتحسين مستوى التغذية في إدارات التخطيط والتنمية التابعة لكل مقاطعة. وتعكف وزارة الأمن الغذائي الوطني والبحوث حالياً على وضع برنامج للقضاء التام على الجوع بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي من أجل تحسين حالة الأمن الغذائي في الأقاليم المستهدفة من باكستان. وفي عام ٢٠١٥، وُضعت وأُقرت استراتيجية وطنية لتغذية الرضع وصغار الأطفال بدعم من اليونيسيف.

٤٩ - ووضعت جميع المقاطعات استراتيجيات تغذوية متعددة القطاعات. وفي إطار مخطط البنجاب لدعم الغذاء، تقدم حكومة البنجاب مبلغاً قدره ١٠٠٠ روبية لكل أسرة معيشية من الأسر المستحقة لتمكينها من تلبية احتياجاتها الغذائية. وحتى الآن، استفاد مليون فقير من هذه المساعدة. وفي خيبر بختونخوا، يُنفذ برنامج الإصلاحات الصحية المتكاملة الذي تمثل التغذية عنصره الرابع بتكلفة قدرها ٢٠ مليون روبية من أصل ١٤١١ مليون روبية. وفي بلوشستان، سُرع في تنفيذ برنامج تغذية الأم والطفل في سبعة أقاليم. وفي السند، أُطلق "برنامج دعم التغذية" ومشروع "الزراعة المراعية للتغذية" في ثلاثة أقاليم بتكلفة قدرها ٥٨٢,٠٠ مليون روبية.

حاء- الضمان الاجتماعي والتخفيف من وطأة الفقر (التوصيات ٣٦ و ٧٤ و ٨٧ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٥ و ١٦٠ و ١٦٤)

٥٠ - إن الحكومة ملتزمة تماماً باستئصال الفقر، إدراكاً منها أنه لا يمكن للإنسان أن يتمتع بحقوقه من دون تلبية احتياجاته. وتتألف ورقة باكستان الاستراتيجية للحد من الفقر من تسع ركائز تهدف إلى الحد من الفقر. وفي هذا السياق:

- يضطلع صندوق باكستان للتخفيف من وطأة الفقر بدور المنظمة الرئيسية التي تنفذ البرامج من خلال ١٣٤ منظمة شريكة. وهو يدعم البرنامج الحكومي للحماية الاجتماعية من خلال اتباع نهج يتيح لأفقر الأسر المعيشية التخلص من الفقر في أكثر من ١٦٠٠ مجلس بلدي في البلد. وبين عام ٢٠٠٠ وآذار/ مارس ٢٠١٧، وزع الصندوق مبلغاً قدره ١٨٤,٩٤ بليون روبية في ١٣٠ إقليمياً؛
- يضطلع برنامج ثارديب لدعم الأرياف بمهام على الصعيد الوطني وفي مقاطعتي البنجاب والسند تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر من خلال تسخير إمكانات السكان لهذا الغرض وتنفيذ أنشطة إنمائية في ٥٦ إقليمياً داخل المقاطعات. وحُصص مبلغ قدره ١٣ ١٣٧ ٩٩٠ مليون روبية خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وزُرع على ٩٢١ ٥٥٨ مقترضاً نشطاً؛
- في إطار مخطط توفير الجرارات الذي أطلقه الوزير الأول في البنجاب، تم توفير ١٠ ٠٠٠ جرار وقُدمت إعانات قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ روبية لمزارعين ومزارعات خلال السنوات الأربع الماضية. وأطلقت حكومة السند أيضاً برنامجاً بنظير للجرارات لفائدة المزارعين؛

- يؤدي نظام الرّكاة دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر، وهو يُستخدم لمساعدة المحتاجين والمعوزين والفقراء والأيتام والأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وُزع مبلغ قدره ٧ ٥٧٠,٩١٠ مليون روبية على المقاطعات والمناطق الإدارية الأخرى في السنة المالية ٢٠١٧؛
- يقدم بيت المال الباكستاني مساهمات كبيرة بهدف توفير الضمان الاجتماعي والحد من الفقر. وخلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧، وزع بيت المال الباكستاني مبلغاً قدره ٢ ١٨٣ مليون روبية من خلال مشاريعه/ومخططاته الأساسية؛
- يمثل برنامج دعم الأطفال أول برنامج للتحويل النقدي المشروط وهو يقدم حوافز نقدية إلى الأسر المعنية من أجل إرسال أبنائها الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ سنة إلى المدارس الابتدائية ويغطي ١٣ إقليمياً في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة من تموز/يوليه إلى آذار/مارس ٢٠١٧، وزع البرنامج مبلغ ٢٩ مليون روبية؛
- يتصدى برنامج بنظير لدعم الدخل لفقر المرأة في المناطق النائية. ويعمل البرنامج على التخفيف من حدة الصدمات التي تتعرض لها الفئات الضعيفة ويعيد توزيع الأموال من خلال تحويلات نقدية إلى نساء الأسر المعيشية الفقيرة. ويبلغ عدد المستفيدين حالياً ٥,٤٢ ملايين شخص. وزيدت مخصصات البرنامج من الميزانية من ٧٠ بليون روبية في السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١١٥ بليون روبية خلال السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧. وزيدت أيضاً المنحة الفصلية من ٣ ٠٠٠ روبية للأسرة في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٤ ٨٣٤ روبية للأسرة في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧.

طاء- الإدارة الرشيدة (التوصية ١٠٩)

٥١- إن الحكومة ملتزمة التزاماً تاماً بتوخي الإدارة الرشيدة والقضاء على الفساد في المجتمع. ويمثل مكتب المحاسبة الوطني الوكالة الباكستانية الرئيسية لمكافحة الفساد وهو مخول اتخاذ مختلف التدابير الرامية إلى القضاء على الفساد في القطاع العام وتسريع محاسبة المتورطين في الفساد. واعتمد المكتب استراتيجية من ثلاثة محاور هي التوعية والوقاية والإنفاذ. وأطلقت حملة إعلامية لنشر رسالة عامة هي: "قل لا للفساد" على نطاق واسع في صفوف الجماهير. وخلال السنوات الثلاث الماضية، رفع المكتب أكثر من ١٥٠ قضية فساد ضد أشخاص فاسدين في المحاكم ذات الصلة التابعة للمكتب وتمكن من استرداد ٤٥ بليون روبية. وفي الوقت الراهن، يسجل المكتب نسبة إدانة تبلغ ٧٦ في المائة.

تاسعاً- الحقوق المدنية والسياسية

ألف- الحق في حرية الرأي والتعبير (التوصيتان ٢٧ و ٢٩)

٥٢- يظهر التزام الحكومة القوي بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير والرأي من خلال وجود أكثر من ١٠٠ قناة إعلامية ومئات الصحف التي تتمتع بالحرية الكاملة. وتلقي هذه القنوات والصحف الضوء على القضايا السياسية والاجتماعية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقود النقاش الوطني حول القضايا ذات الأهمية العامة، وهي تنتقد الحكومة وسياساتها.

٥٣- وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، اعتمد البرلمان قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية بغية منع جرائم الفضاء الإلكتروني وحماية حقوق المواطنين في حرية التعبير والرأي. وصاغت جميع المقاطعات قوانينها الخاصة بالحق في الحصول على المعلومات. وبذلت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جهوداً متضافرة من أجل إتاحة إمكانية وصول السكان إلى الإنترنت، لا سيما سكان المناطق الريفية. وزاد عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض في باكستان من ثلاثة ملايين عام ٢٠١٤ إلى ٤٢ مليوناً عام ٢٠١٧.

باء- حرية الدين أو المعتقد (التوصيات ٢٧ و ١١٢ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٥٥)

٥٤- يكفل دستور باكستان والقوانين الأخرى حرية الدين والمعتقد. وأكد الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في حزيران/يونيه ٢٠١٤ من جديد أن كل مواطن في البلد حر في المجاهرة بدينه. وفي هذا الصدد، حكمت محاكم مكافحة الإرهاب على كثير من الضالعين في جرائم ضد الأقليات الدينية.

٥٥- وتضمن الهيئة الباكستانية لتنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية ألا ينطوي أو يشجع أي برنامج أو إعلان على تمييز أو تطرف ديني. وتتخذ الحكومة سعياً منها إلى ضمان احترام الأديان والحفاظ على الوثام في المجتمع، إجراءات جادة لمكافحة خطاب الكراهية الذي يمكن أن يفضي إلى ادعاءات تتعلق بالتجديف والتمييز الديني. فعلى سبيل المثال، يمثل نظام الصوت في البنجاب (القانون التنظيمي لعام ٢٠١٥) مبادرة جديدة يجري تنفيذها بنجاح للقضاء على استخدام مكبرات الصوت لأغراض التحريض. وينص قانون لجنة المراقبة في البنجاب الصادر في عام ٢٠١٦ على إنشاء لجان مراقبة على مستوي المقاطعات والأقاليم مكلفة بالإبلاغ عن أي نشاط تحريضي غير مشروع يجري أو يُعتزم تنفيذه؛ وفي خيبر بختونخوا، وُجّهت تعليمات للمفوضين ولتشكيلات الشرطة بعدم التسامح مطلقاً مع خطاب الكراهية وموادها. وقدم ١٢٦ محضراً أولياً وألقي القبض على ١٤٧ شخصاً منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأُتخذت إجراءات صارمة في مناطق مختلفة من بلوشستان والسند؛

٥٦- وتجري صيانة وحفظ الأماكن الدينية والأضرحة والمعابد والكنائس، وما إلى ذلك على نفقة الحكومة. وعززت الحكومة إجراءات الأمن حول أماكن العبادة لجميع الطوائف تصدياً للتهديدات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، تعكف شرطة البنجاب بصورة منهجية على تنظيم وتنفيذ عمليات نشر عناصر الأمن في المؤسسات الدينية. وينص قانون أمن المؤسسات المعرضة للخطر في البنجاب الصادر في عام ٢٠١٥، على إنشاء لجان استشارية للأمن على مستوى الأقاليم

بهدف تحديد المؤسسات المعرضة للخطر في المقاطعة. ويغطي هذا القانون أماكن العبادة والمواقع الدينية الأخرى. وتُبدل جهود مماثلة في السند من خلال لجان قائمة على مستويي الأقاليم والمقاطعات. ورُكبت حكومة السند كاميرات دوائر تلفزيونية مغلقة في جميع المعابد الهندوسية الحساسة لأغراض الحماية. وإلى جانب ذلك، توفر إدارات الشؤون الداخلية في المقاطعات الأمن للأقليات في مناسبات مختلفة مثل مهرجان الألوان، وعيد الفصح، والجمعة الحزينة، وصلاة الأحد.

جيم- تعزيز الحوار والتعاون بين الأديان (التوصيات ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٥)

٥٧- أدمجت وزارة الشؤون الدينية مع وزارة الوثام بين الأديان في عام ٢٠١٣ وأصبحت تسمى وزارة الشؤون الدينية والوثام بين الأديان. ولم يساعد ذلك في التعامل مع المسلمين وغيرهم من الأقليات الدينية وفقاً لنفس الترتيب المؤسسي فحسب، بل يسر أيضاً تعزيز الحوار والوثام بين العقائد والأديان على المستوى الشعبي. ويجري حالياً وضع السياسة الوطنية للوثام بين الأديان من أجل تعزيز الحوار والتعاون بين الأديان.

٥٨- ومن أجل تعزيز الحوار والوثام بين الأديان، تُعقد رسمياً عشرة مهرجانات للأقليات في باكستان. ويشارك في هذه الاحتفالات الدينية زعماء سياسيون، وممثلون للحكومة، وكذلك مسلمون. وتحظى هذه المهرجانات بتغطية واسعة من جانب وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. فعلى سبيل المثال، يعقد الرئيس و/أو رئيس الوزراء استقبالات خاصة للمسيحيين والهندوس في مقر إقامته ويُصدر رسائل خاصة، في هذه المناسبات. وقد عقد الرئيس احتفالاً في مقر الرئاسة بمناسبة عيد الميلاد في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بمشاركة رئيس الوزراء ووزير الشؤون الدينية، ووزير حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع الطائفة المسيحية. وقبل حلول عيد الميلاد عام ٢٠١٦، افتتح وزير السكك الحديدية قطار عيد الميلاد الخاص للسلام الذي سافر في جميع أنحاء البلد. ويحضر هؤلاء المسؤولون، في بعض الأحيان، الاحتفالات الدينية في الكنائس والمعابد والغوردوارا (أماكن العبادة الخاصة بالسيخ). واحتفل رئيس الوزراء بعيد الأنوار (ديوالي) عام ٢٠١٥ وبعيد الألوان (هولي) عام ٢٠١٧، مع الطائفة الهندوسية.

٥٩- وشكلت حكومة باكستان، إدراكاً منها بالحاجة الماسة إلى تعزيز الحوار بين الأديان على المستوى الشعبي، ١٢٤ لجنة للوثام بين الأديان على صعيد الأقاليم تضم ممثلين للمسلمين والأقليات الدينية. ونُظمت مؤتمرات عدة عن الوثام بين الأديان. فعلى سبيل المثال، عُقد المؤتمر الوطني بشأن موضوع "التعايش في ظل التنوع: الحوار بين الأديان والثقافات" في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، وشارك فيه رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية. وأسس زعماء دينيون مسلمون عدة منظمات للحوار بين الأديان. ويعمل عدد من منظمات المجتمع المدني أيضاً على تعزيز الحوار والوثام بين الأديان.

دال- حالات الاختفاء القسري (التوصيات ٢٠ و ١١١ و ١١٤ و ١١٥)

٦٠- سعياً إلى اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مسألة الاختفاء القسري، شكلت الحكومة الاتحادية، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء القسري. وحُولت اللجنة لصلاحيات واسعة، تشمل صلاحية تسجيل محاضر أولية بحق من يثبت ضلوعه في اختفاء شخص ما. وتتمتع اللجنة أيضاً بصلاحيات إحضار أي شخص تشبه في أنه يخضع لاحتجاز غير قانوني من جانب إحدى وكالات إنفاذ القانون/الاستخبارات.

٦١- وتُبلِّغ اللجنة بالحالات من خلية حقوق الإنسان في المحكمة العليا لباكستان، ومن منظمات المجتمع المدني، والخلية الوطنية لإدارة الأزمات التابعة لوزارة الداخلية ومباشرةً من أسر الأشخاص المختفين. ويمكن للجنة، بناءً على توجيه من المحكمة العليا الباكستانية أو من تلقاء نفسها، فتح محضر أولي في مخفر الشرطة المعني في حالات الأشخاص المفقودين. ويُكَلِّف وزير الداخلية في المقاطعة المعنية بتشكيل أفرقة تحقيق مشتركة تضم ممثلين عن وكالات إنفاذ القانون وعن وكالات الاستخبارات. وتُعقد اللجنة في إسلام آباد وكراشي ولاهور وكويتا جلسات استماع في كل حالة بهدف مساعدة أسر الأشخاص الذين يُزعم اختفائهم.

٦٢- ويرأس اللجنة قاض متقاعد من المحكمة العليا، وتضم عضوين، هما قاض سابق في محكمة السند العليا ومفتش عام متقاعد من الشرطة. وزُودت اللجنة بالموارد المالية اللازمة تحت بند مستقل من وزارة المالية، كما زودت بالموظفين. وأنشئ مكتب فرعي يعمل في كراشي منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ووفرت الوزارات الحكومية ذات الصلة الموارد الكافية لهذا المكتب. وتتخذ اللجنة، بفضل الموارد التي توفر لها، الترتيبات اللازمة لعقد جلسات استماع موازية في إسلام آباد ولاهور وكراشي.

٦٣- وتواصل الحكومة اتخاذ إجراءات ضد الجناة المتورطين في حالات الاختفاء القسري. وما فتئت اللجنة تستفيد من تعاون جميع أصحاب المصلحة معها بما في ذلك الإدارات الحكومية على صعيدي الاتحاد والمقاطعات ووكالات الاستخبارات وإنفاذ القانون. ونتيجة لذلك، تمكنت اللجنة من الفصل في ٢٤١٦ قضية في الفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ما أفضى إلى رصد حالة ١٧٩٨ شخصاً أعيدوا إلى ديارهم أو احتجزوا في سجون/مراكز احتجاز أو إعادة تأهيل بتهم تتعلق بأعمال جنائية أو إرهابية فيما أغلقت القضايا المتبقية البالغ عددها ٦١٨ قضية لعدم المقاضاة بشأنها أو لعدم اعتبارها حالات اختفاء قسري بعد إجراء تحقيق شامل.

هاء- إقامة العدل (التوصيتان ١٠٩ و ١١٦)

٦٤- اعتُمد عدد من الإصلاحات القضائية من خلال السياسة القضائية الوطنية لعام ٢٠٠٩. وتتضمن السياسة القضائية الوطنية أكثر من ٣٠٠ إجراء واعد وملمس تهدف إلى إدخال تحسينات نوعية وكمية على تقديم خدمات العدالة، وهو أمر يتطلب رسداً وتقييماً مستمرين لضمان التنفيذ الفعال والمستدام. وخلال السنوات الخمس الماضية، اجتمعت لجنة وضع السياسة القضائية الوطنية أكثر من ١٩ مرة، وناقشت مختلف المسائل المتعلقة بإقامة العدل، واتخذت قرارات هامة من أجل تحسين جودة تقديم خدمات العدالة. ومع أن الموارد المالية المخصصة للسلطة القضائية معقولة، تُبذل جهود لزيادة مخصصات الجهاز القضائي من الميزانية. وعملية ملء جميع الوظائف الشاغرة مستمرة، ويجري البت تدريجياً في القضايا المتراكمة.

٦٥- وقد أنشأت حكومة باكستان وفقاً قانونياً يعرف بـ "صندوق تعزيز الوصول إلى العدالة" للتغلب على قيود الميزانية التي يواجهها القطاعان القضائي والقانوني. وشكلت لجنة القانون والعدل لجناً إقليمياً للتمكين القانوني وزعت في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ مبلغاً قدره ٢١,٢ مليون روبية في ١٠٦ أقاليم في جميع أنحاء البلد، استُخدم منه مبلغ ٥,١٤٠ مليون روبية لتقديم المساعدة القانونية المجانية إلى المعوزين والفقراء من المتقاضين. وجُهِز ما مجموعه ٥٩١ قضية من خلال اللجان الموجودة في جميع أنحاء البلد، بينها ٤٠ قضية تتعلق بنساء.

واو- مكافحة الإرهاب (التوصية ١٦٥)

٦٦- تتفق جهود باكستان لمكافحة الإرهاب مع التزاماتها الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان. وقتل الإرهابيون آلاف المدنيين الأبرياء ما حرمهم من حقهم الأساسي في الحياة. وقد اتخذ بلدنا قراراً جماعياً واعياً بالقضاء على الإرهاب وعقد العزم على ذلك، لا سيما بعد مقتل ١٥٠ تلميذ مدرسة في هجوم إرهابي في بيشاور عام ٢٠١٤. واعتمدت استراتيجية شاملة تنطوي على تدابير لإنفاذ القانون وعلى عمليات محددة الهدف في جميع أنحاء البلد. ورغم تورط جهات خارجية في التحريض على الإرهاب في باكستان، لا تزال عملتنا "ضرب عصب" و"رد الفساد" تسفران عن نتائج مشجعة.

٦٧- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وضعت خطة عمل وطنية لمكافحة الإرهاب. وتتناول ثمانية بنود من أصل ٢٠ بنداً في خطة العمل الوطنية مسألة التطرف. واتخذت تدابير محددة، من قبيل قانون حظر خطاب الكراهية، وفرض رقابة صارمة على المنظمات المحظورة، وقانون منع إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني من جانب الإرهابيين والمتطرفين، ووضع قوانين صارمة لمكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذها.

٦٨- وأنشئت الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب بموجب قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٣ بهدف الحد من خطر الإرهاب على البلد. وتمشياً مع سياسة باكستان الوطنية للأمن الداخلي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تسعى الحكومة إلى الحفاظ على الاستقرار وعلى بيئة آمنة يسود فيها القانون والنظام. وتنص هذه السياسة على خدمات تعويض وإعادة تأهيل لضحايا الإرهاب، لا سيما أشد الأشخاص ضعفاً. وتعمل أيضاً على بناء القدرات وتحديث جميع ركائز نظام العدالة الجنائية.

عاشراً- حقوق الأفراد والفئات الضعيفة

ألف- حقوق المرأة (التوصيات ٢١ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٥١ و ٥٣ و ٦١ و ٦٧ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٧)

٦٩- تلتزم الحكومة بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها من خلال تعزيز تمكينها الاقتصادي والسياسي والقضاء على ما تتعرض له من عنف وتمييز.

التدابير القانونية

٧٠- للحد من الممارسات العرفية الضارة والقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة، اعتمد عدد من القوانين في السنوات القليلة الماضية بينها مشروع قانون مكافحة الاعتصاب (تعديل القوانين الجنائية)، ومشروع قانون مكافحة جرائم الشرف (تعديل القوانين الجنائية) لعام ٢٠١٦؛ وقانون حماية المرأة من التحرش في مكان العمل لعام ٢٠١٠؛ وقانون تعديل القانون الجنائي لعام ٢٠١١ (منع جرائم الاعتداء بالأحماض)؛ وقانون منع الممارسات المعادية للمرأة لعام ٢٠١١؛ وقانون حماية المرأة (تعديل القوانين الجنائية) لعام ٢٠٠٦ والقانون الجنائي (المعدل) لعام ٢٠٠٤.

٧١- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد مشروع قانون (تعديل القوانين الجنائية) مكافحة الاغتصاب، ومشروع قانون (تعديل القوانين الجنائية) مكافحة جرائم الشرف من أجل التصدي لمسألة جرائم الشرف وزيادة الإدانات في جرائم الاغتصاب عن طريق إصلاح القوانين القائمة. وبموجب القوانين الجديدة، سيكون بإمكان أقارب الضحايا العفو عن القاتل المحكوم عليه بعقوبة الإعدام في حالات جرائم الشرف، لكن القاتل سيواجه عقوبة السجن الإلزامية المحددة في ٢٥ عاماً.

٧٢- وسنت المقاطعات قوانينها الخاصة المتعلقة بحماية المرأة وتعزيز حقوقها، ومنها قانون القضاء على عادة الغاغ في إقليم خيبر بختونخوا لعام ٢٠١٣، وقانون بلوشستان لمنع العنف المنزلي والحماية منه لعام ٢٠١٤، وقانون البنجاب لحماية المرأة من العنف لعام ٢٠١٦، وقانون السند لمنع العنف المنزلي والحماية منه لعام ٢٠١٣.

التدابير الرامية إلى القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة

- وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي تركز على القضاء على العنف الجنساني؛
- إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة التي تؤدي دوراً محورياً في التصدي لمسألة العنف ضد المرأة؛
- إنشاء خلية الجرائم الجنسانية في مكتب الشرطة الوطنية التي تتولى جمع ومقارنة وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة؛
- إنشاء مكاتب لأمناء المظالم على صعيد الاتحاد وصعيد المقاطعات في البنجاب والسند، بموجب قانون التحرش في مكان العمل لعام ٢٠١٠ من أجل التحقيق في حالات التحرش في مكان العمل؛
- إنشاء ٢٠ مركزاً للشرطة النسائية من أجل توفير إمكانية وصول النساء الضحايا إلى العدالة بسرعة؛
- إنشاء ٢٦ مركزاً معنياً بأزمات المرأة في جميع أنحاء البلد لتوفير المأوى والمعونة القانونية للنساء ضحايا العنف؛
- قيام وزارة حقوق الإنسان بإعداد مشروع السياسة الوطنية بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. ويحدد المشروع النقاط الرئيسية لآلية الوقاية والاستجابة والحماية وإعادة التأهيل الخاصة بحالات العنف الجنساني. وينص أيضاً على آليات تنسيق وتعاون فيما بين الوكالات المعنية بحالات العنف الجنساني؛
- إجراء وزارة حقوق الإنسان لدراسة بحثية من شأنها أن تفضي إلى تصميم نموذج إشراك الرجال في القضاء على العنف الجنساني.

التمكين السياسي والاقتصادي

- وضع السياسة الوطنية لتنمية المرأة وتمكينها لعام ٢٠٠٢ وهي تهدف إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات التنمية الشاملة؛

- تركز الحطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠١٣-٢٠١٨) أيضاً على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحُصص مبلغ ٢,٧ بليون روبية لتمكين المرأة والنهوض بها اجتماعياً واقتصادياً؛
- يخصص ٦٠ مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية، و١٧ مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ و١٧ في المائة من مقاعد مجالس المقاطعات للنساء. وقد شاركت النساء أيضاً في الانتخابات للفوز بمقاعد عامة ومقاعد مخصصة للأقليات. وتشغل النساء ٢٢٨ مقعداً من أصل ١٧٠١ مقعداً في جميع الهيئات التشريعية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات؛
- حجز ٣٠ في المائة من المقاعد للنساء المرشحات لشغل مقاعد في المستويات الثلاثة للهيئات المحلية، تمثيلاً مع منهاج عمل بيجين؛
- خصصت الحكومة الاتحادية حصة قدرها ١٠ في المائة للنساء في الدوائر العليا المركزية. ورفعت مقاطعة السند في الآونة الأخيرة حصة النساء من الوظائف من ٥ إلى ١٥ في المائة. ورفعت مقاطعة البنجاب هذه الحصة إلى ١٥ في المائة عام ٢٠١٣ مع تخفيف القيود المفروضة على السن بثلاث سنوات؛
- يشمل برنامج الحكومة القطري للعمل اللائق استراتيجي وخطه عمل لتعزيز إيجاد فرص العمل اللائق، والموضوع المشترك فيهما هو المساواة بين الجنسين؛
- بالإضافة إلى القروض المختلفة المقدمة في إطار برامج أطلقها مصرف التنمية الزراعية (زاراي تاراقياتي بنك ليمتد)، استفاد عدد كبير من المزارعات من المخططات الائتمانية في القطاع الزراعي.

باء- حقوق الطفل (التوصيات ٢٣ و ٢٤ و ٣٤ و ٤٠ و ٤١ و ٥٤ و ٥٩ و ٧١ و ٨٤ و ٩١ و ٩٥ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٧ و ١٣٤ و ١٥٣)

- ٧٣- اتخذ عدد من التدابير القانونية والسياساتية والمؤسسية لحماية حقوق الأطفال، بينها ما يلي:
- يجرم القانون الجنائي (التعديل الثاني) لعام ٢٠١٦ استغلال الأطفال في المواد الإباحية، وتعرض الأطفال لمواد جنسية صريحة، والقسوة على الأطفال، والاتجار بالبشر داخل باكستان والاعتداء الجنسي؛
- يهدف مشروع قانون نظام قضاء الأحداث لعام ٢٠١٧ إلى جعل نظام قضاء الأحداث متماشياً مع المعايير الدولية. ويركز على الفصل في القضايا من دون اللجوء إلى القضاء وعلى الإدماج الاجتماعي للأطفال الجانحين؛
- يوفر مرسوم القيود المفروضة على تشغيل الأطفال في البنجاب لعام ٢٠١٦ الحماية للأطفال والمراهقين من أي شكل من أشكال الرق ومن عدد من الممارسات بينها البيع والاتجار وإسار الدين والسخرة والعمل القسري. ويحظر قانون حظر عمل الأطفال في أفران الآجر في البنجاب لعام ٢٠١٦ عمل الأطفال في قطاع أفران الآجر. ويحظر قانون حظر تشغيل الأطفال في خبير

بختونخوا لعام ٢٠١٥ وقانون السند لحظر تشغيل الأطفال لعام ٢٠١٧ تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة؛

- بهدف حماية حقوق الطفل، تضطلع باكستان بدور رائد في تنفيذ جدول أعمال وخطة عمل مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال، وهي الهيئة العليا لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛
- تمشياً مع المبادئ التوجيهية السياساتية الوطنية لعام ٢٠١٤، الخاصة بالفئات الضعيفة في الكوارث، أنشأت الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث خلية معنية بالمساواة بين الجنسين وحماية الطفل بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومساواة حماية الطفل والتصدي لأوجه الضعف في الاستجابة الإنسانية، وإدارة الأزمات، ومبادرات الحد من أخطار الكوارث؛
- ضيقت وكالة التحقيق الاتحادية، بمساعدة الشرطة والقوات الخاصة، على العناصر والجماعات المنظمة الضالعين في الاتجار بالبشر. ونتيجة لذلك، أوقفت الوكالة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ٤٦ مجرماً من رأس قائمة المطلوبين و٢٣٦ متهماً بالضلوع في جريمة الاتجار بالبشر، لا سيما الأطفال. وأنشئ خط مساعدة هاتفي (رقمه ١١١-٣٤٥-٧٨٦) في إسلام آباد لتحسين الإبلاغ عن حالات الاتجار، وتشجيع الناجين على التماس خدمات إعادة التأهيل؛
- سنت جميع المقاطعات قوانين لحماية الطفل وأنشأت مراكز لحماية الطفل.

جيم - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيتان ٩١ و ٩٦)

٧٤- اتخذت الحكومة، بوصفها طرفاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عدداً من المبادرات من أجل تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وضمان مشاركتهم في جميع مناحي الحياة بالتساوي مع الآخرين. وفي هذا الإطار:

- وضعت السياسة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٢، وهي سياسة تعترف بالمساواة وعدم التمييز من بين عناصرها الرئيسية؛
- تركز الرؤية ٢٠٢٥ والخطة الخمسية الحادية عشرة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- في إطار التدابير الإيجابية، حُصصت للأشخاص ذوي الإعاقة حصة ٢ في المائة من المقاعد في جميع المؤسسات الأكاديمية، ومن الوظائف التي تتوفر في البلد؛
- لم تزد حكومة البنجاب الحصة من ٢ إلى ٣ في المائة فحسب بل أطلقت أيضاً البرنامج الأول والفريد المسمى "بطاقة خدمات البنجاب" لتقديم قروض بدون فوائد وتدريب تقني مجاني، وخدمات إعادة التأهيل والرعاية والمساعدة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتحقيقاً لهذا الغرض، حُصص مبلغ بليون روية للمرحلة الأولى واستفاد من البرنامج ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة؛

- اعتمدت حكومة السند وحكومة خيبر بختونخوا أيضاً مبادرات سياسية مختلفة. ويهدف قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في بلوشستان لعام ٢٠١٧ إلى توفير مرافق أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- أنشئت إدارات إقليمية للتعليم الخاص تعمل تحت مظلتها مؤسسات أكاديمية تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء باكستان؛
- وفرت الحكومة وسائل نقل (شبكة حافلات) يسهل الوصول إليها لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمنح الخطوط الجوية الدولية الباكستانية والسكك الحديدية الباكستانية خصماً قدره ٥٠ في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة و ٢٥ في المائة لمساعدتهم؛
- في عام ٢٠٠٥، سُن قانون شجع الأشخاص ذوي الإعاقة على الالتحاق بالوظيفة العمومية. وكفل ذلك مشاركتهم في اتخاذ القرارات على جميع مستويات القطاع العام. وفي الآونة الأخيرة، ألغت محكمة لاهور العليا، في قرار بارز صدر في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الحكم التمييزي من النظام الأساسي لموظفي الخدمات المدنية، ما أتاح للأشخاص ذوي الإعاقة الانضمام إلى جميع الإدارات بالتساوي مع الآخرين؛
- على الصعيد الدولي، نحن ندعم خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة. وقد عملنا مع شركائنا لتوجيه المجتمع الدولي نحو التركيز على التعليم الشامل للجميع وعلى الإدماج الاجتماعي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن أجل ضمان إدماج الأطفال ذوي الإعاقة، تُبذل جهود متضافرة للأخذ بنظام تعليمي شامل في باكستان. وفي هذا السياق، اعتمد مشروع للتعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة في بعض أقاليم البلد؛
- شاركت فرقنا في الألعاب الأولمبية للمعوقين. وهم يُدربون للمشاركة في هذه الألعاب بفضل جهد تعاوني بين مجموعة من منظمي المشاريع والحكومة.

دال - حقوق الأقليات (التوصيات ٤١ و ٨٧ و ٩٦ و ١١٣ و ١٢١ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨)

- ٧٥- إن سياسة باكستان الرامية إلى حماية حقوق الإنسان للأقليات وتعزيزها تتماشى مع رؤية الأب المؤسس، القائد الأعظم محمد علي جناح. وما فتئت الحكومة، بين الحين والآخر، تتخذ تدابير إدارية وسياساتية لضمان تمتع الأقليات بحقوق متساوية مع بقية مواطني باكستان. وتسعى الحكومة دائماً، ومن خلال تدابير مختلفة، إلى بناء مجتمع شامل للجميع يستطيع فيه الناس العيش في وئام أيّاً كانت معتقداتهم. وتشمل هذه التدابير ما يلي:
- منذ عام ٢٠١١، تحتفل باكستان في ١١ آب/أغسطس بيوم الأقليات من أجل تعزيز التفاهم والوئام بين جميع شرائح المجتمع. وتُنظم، في هذا اليوم، أنشطة توعية وأنشطة مشتركة بين الأديان في جميع أنحاء البلد تغطيها وسائل الإعلام. وحفاظاً على هذا التقليد، أصدرت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ،

في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٥، بمناسبة يوم الأقليات، وبالإجماع، قرارات تعرب فيها عن عزمها مواصلة الاضطلاع بدور في الدفاع عن حقوق الأقليات في باكستان؛

- تخصص ١٠ مقاعد للأقليات الدينية في الجمعية الوطنية وأربعة في مجلس الشيوخ، و ٢٣ في مجالس المقاطعات؛
- رغم أن الأقليات تشكل ٣ في المائة من السكان، حددت الحكومة حصة قدرها ٥ في المائة من الوظائف للأقليات في جميع الدوائر الاتحادية؛
- خصصت الحكومة أيضاً موارد من الميزانية للمنح الدراسية للطلبة المستحقين من طوائف الأقليات. وفي الآونة الأخيرة، تضاعف مبلغ المنحة الدراسية؛
- تعمل إدارات شؤون الأقليات على مستوى المقاطعات، وتشمل الوظائف الموكلة إليها، في جملة أمور، إحالة التحريات والتحقيقات والتوصية بها في حالة حدوث أي انتهاك لحقوق الأقليات، ووضع السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة والوحدة والسلام والوثام بين جميع المواطنين؛
- تمثيل الأقليات مضمون في المؤسسات الحكومية المحلية. ويشترك ممثلوها في المناقشات واتخاذ القرارات بشأن استخدام صناديق التنمية المحلية؛
- تقدم الحكومة تعويضات للضحايا المنتمين إلى طوائف الأقليات. فعلى سبيل المثال، حصل المتضررون في حي "جوزيف كولوني"، لاهور (١٠٩ أشخاص) على مساعدة مالية قدرها ٥٠٠.٠٠٠ روبية لكل منهم في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣؛
- اتخذ الجهاز القضائي المستقل في باكستان والأوساط القانونية خطوات واسعة النطاق لإعلاء سيادة القانون، وضمان حماية الحقوق الدستورية لجميع المواطنين بمن فيهم المنتمون إلى الأقليات الدينية. فعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى أن المحاكم العليا لم تؤيد أي حكم صادر عن محكمة ابتدائية فيما يتعلق بقوانين التجديف (غير التمييزية)، ولم يُعاقب أي شخص بموجب هذه القوانين؛
- تابعت المحكمة العليا بنشاط ونجاح حالات زُعم فيها أن مسيحيين وهندوس أرغموا على تغيير ديانتهم ونُمت عنها. وفي عدة حالات، اتخذت المحكمة العليا إجراءات من تلقاء نفسها؛
- ينص التشريع الشهير، قانون الزواج الهندوسي لعام ٢٠١٧، على آلية لتسجيل الزيجات الهندوسية. وقبل اعتماد هذا القانون، كانت المرأة الهندوسية تعاني، بصفة خاصة، من عدم تمكنها من المطالبة بأي حق من حقوقها القانونية، كميراث زوجها المتوفي، أو الزواج، أو الطلاق، أو الانفصال، أو التبني؛
- تقوم وزارة حقوق الإنسان حالياً بوضع الصيغة النهائية لمشروع (تعديل) قانون الزواج المسيحي، ومشروع (تعديل) قانون الطلاق؛

- نظمت وزارة حقوق الإنسان مهرجاناً رياضياً ناجحاً بمناسبة يوم الأقليات (١١ آب/أغسطس ٢٠١٦) في إسلام آباد. وكان الهدف العام منه هو إذكاء الوعي بحقوق الإنسان من خلال الرياضة. وشمل المهرجان الرياضي منافسات رياضية مختلفة. ونُظِم الحدث النهائي في المجمع الرياضي، ستاد جناح، في إسلام آباد، وشارك فيه ١٥٠.٠٠٠ شخص تقريباً؛
- اتخذت حكومة بلوشستان إجراءً إيجابياً لصالح الأقليات في المقاطعة، قد يتجاوز في بعض الحالات النصيب المقرر للأقليات نسبةً إلى مجموع السكان. وخصصت حكومة بلوشستان ٥ في المائة من الوظائف للأقليات. كما تخصصت ثلاثة مقاعد في مجلس المقاطعة ومقعد في الجمعية الوطنية للأقليات التي يبلغ عدد أفرادها المتوقع ٠,٢٢٧ مليون. وترقى عدد من غير المسلمين إلى مناصب حكومية عليا منها منصب قاض في محكمة بلوشستان العليا.

هاء- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين (التوصيات ٧٥ و ١٠١ و ١١٠ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩)

- ٧٦- تعتبر الحكومة منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان شركاء في مسعاها الرامي إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان صعوبات بسبب طبيعة عملهم. وتتخذ الحكومة، بين الحين والآخر، تدابير لتضمن لهم الأمن وبيئة تمكنهم من القيام بعملهم الهام. وكلما أعاق الإرهابيون والمتطرفون عملهم، تُشكل أفرقة تحقيق خاصة أو أفرقة تحقيق مشتركة، وتوفّر لهم المحاكم سبل الانتصاف القانوني.
- ٧٧- ويهاجم الإرهابيون الصحفيين أيضاً. وقد اتخذت الحكومة عدة تدابير لحمايتهم، بينها ما يلي:
- أسندت إلى اللجنة الوزارية لأمن وسائط الإعلام ولاية اقتراح تدابير رعاية تهدف إلى ضمان سلامة الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام؛
- شرعت حكومة باكستان في تنفيذ مخطط تأمين جديد (بوليصة تأمين على الحياة للعاملين في وسائط الإعلام) من أجل رفاه الصحفيين؛
- استُحدثت خط ساخن (رقمه ١١١-٩٢٥-٢٢٥) في إدارة الإعلام الصحفي حتى يتمكن الصحفيون من إبلاغ الحكومة بأي تهديد قد يتعرضون له أو بأي قضايا تتصل بالأمن؛
- تعي الحكومة مسؤولياتها المتعلقة بالإسراع في عقد جلسات استماع في القضايا المتعلقة باستشهاد صحفيين وتوافق على أن الدعاوى القضائية التي تُرفع دفاعاً عن الصحفيين المتضررين ينبغي أن تستمع إليها محاكم مكافحة الإرهاب للإسراع في اتخاذ قرارات بشأنها؛
- اقترح إنشاء صندوق هبات للتعويض على الصحفيين الذين أصيبوا بجراح وإعاقات نتيجة أعمال إرهابية أثناء أدائهم لواجبهم؛

- في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُرسِل مشروع قانون رعاية وحماية الصحفيين لعام ٢٠١٧ إلى شعبة القانون والعدالة من أجل تدقيقه من الناحية القانونية، وجرى تعميمه على جمعية صحف عموم باكستان، ومجلس رؤساء تحرير الصحف الباكستانية، ورابطة إذاعات باكستان لإبداء آرائهم؛
- شكلت وزارة الإعلام لجنة لأمن وسائط الإعلام تعنى بتوفير الحماية والسلامة للعاملين في وسائط الإعلام في جميع أنحاء البلد. وأُشركت حكومات المقاطعات في هذه اللجنة تعزيراً لهذا الترتيب. وأسندت حكومة البنجاب إلى جميع قيادات الشرطة في الأقاليم مهمة التنسيق لضمان أمن العاملين في وسائط الإعلام.

حادي عشر - التحديات

٧٨- ما زالت الحكومة، في سعيها إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تواجه عدداً من التحديات بينها مكافحة الإرهاب، والقيود المتعلقة بالموارد، وبناء القدرات، والتوعية، والإنفاذ الفعال للقوانين والسياسات، وحماية الفئات الضعيفة، والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ.

ثاني عشر - الأولويات الوطنية والالتزامات الطوعية

٧٩- من أجل مواصلة تدعيم التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة، وكذلك التغلب على التحديات، ستتخذ باكستان تدابير جريئة في مجال الإصلاحات السياسية والقانونية، بسبل منها، عند الاقتضاء، الإنفاذ الفعال للتشريعات والسياسات القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان في السنوات الأربع المقبلة. وعلى وجه الإجمال، سنواصل تعزيز النهج الشامل بشأن حقوق الإنسان وسنركز في تدخلاتنا المقبلة بالأساس على ما يلي:

- تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والإطار السياسي الوطني المتعلق بحقوق الإنسان؛
- تحديد الثغرات في التشريعات السارية، واقتراح تشريعات جديدة، واستعراض إنفاذ التشريعات السارية، بالتشاور مع حكومات المقاطعات وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني؛
- زيادة تعزيز الفعالية العملية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً للولاية المنوطة بكل منها، من خلال توفير موارد بشرية ومالية كافية؛
- تعزيز التثقيف والتدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لفائدة المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة؛
- الشروع في تنفيذ السياسات والتدابير القانونية الرامية إلى حماية حقوق الفئات الضعيفة؛
- اعتماد إصلاحات قضائية وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة لجميع المواطنين دون أي تمييز؛

- تعميم مراعاة حقوق الإنسان في الخطط الإنمائية عن طريق إدماج القضايا المشتركة بين القطاعات وتعزيز الحق في التنمية؛
- الاستمرار في تقديم جميع التقارير الدورية إلى هيئات المعاهدات تمشياً مع التزاماتها التعاقدية، والمشاركة بصورة بناءة في الاستعراضات؛
- مواصلة تعزيز التعاون والعمل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة.

خلاصة

٨٠- إن باكستان، بوصفها دولة ديمقراطية وتقدمية، مصممة بقوة على الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية للجميع وتعزيزها وصورها. ويتجلى ذلك في الالتزام السياسي الرفيع المستوى، والسياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي توثق باكستان واستعدادها المستمرين منذ أمد بعيد للعمل مع المجتمع الدولي على تدعيم أشكال التعاون والآليات المتعددة الأطراف من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونرى أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل آلية تعاونية فريدة لتحديد التحديات في مجال حقوق الإنسان وتقديم توصيات ملموسة بطريقة غير مسبقة وغير تمييزية، وسنواصل عملنا البناء مع هذه الآلية. وباكستان واثقة، بفضل ديمقراطيتها المعززة، واستقلال سلطتها القضائية، ووسائل إعلامها الحرة، ومجتمعها المدني النشط، من مواصلة السير نحو مزيد من التحسين، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها.